

27 May 2022
Arabic
Original: Russian

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

نزع السلاح النووي: مجال من مجالات المسؤولية المشتركة

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الروسي

إن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة هو المعلم الهام التالي في سبيل النهوض بأهداف ومقاصد هذه المعاهدة الدولية الأساسية. وخلال المؤتمر، من المهم التأكيد مرة أخرى على الأهمية المستمرة للمعاهدة وإعادة التأكيد على قيمة ركائزها الثلاث - أي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والتطوير السلمي للطاقة النووية - والتعاون الدولي الواسع النطاق في هذا المجال.

ولكي ينجح المؤتمر، يجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن توحد جهودها وأن تسعى جاهدة للتركيز على القضايا الرئيسية، وتحدد عناصر النجاح وتشدّد عليها بوضوح، وتضع جانباً تلك المسائل التي ربما تكون مسائل ذات شأن، ولكنها مع ذلك ذات أهمية ثانوية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، من الضروري تهيئة مناخ يفسح المجال لطائفة واسعة من الآراء المتعارضة تماماً والنهج المتباينة في كثير من الأحيان ولا يؤدي في نهاية المطاف إلى عرقلة التوصل إلى الاتفاق على قاسم مشترك أو إجراء مناقشة قائمة على الاحترام والموضوعية لصالح عملية الاستعراض وتحقيق مقاصد المعاهدة.

إن نزع السلاح النووي عملية بالغة التعقيد لا يمكن تنفيذها إلا على مراحل وبطريقة تيسر تعزيز السلام والاستقرار على أساس مبدأ تعزيز أمن جميع الدول دون استثناء، بما في ذلك، بطبيعة الحال، الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً للمعاهدة. وطوال هذه العملية، تلزم المساهمة الجماعية للدول الأطراف في المعاهدة كافة؛ وهذا مستمد مباشرة من المادة السادسة من المعاهدة.

ولا يمكن النظر إلى هذه العملية وكأنها تحدث في فراغ، بمعزل عن السياق الجيوسياسي، ودون مراعاة الاتجاهات الأساسية في الأمن الدولي. وبناء على هذا الواقع الثابت، من الضروري معالجة المسائل ذات الصلة بشكل متسق ودقيق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وكما هو معروف جيدا، بموجب المعاهدة، يجب أن يتم نزع السلاح النووي في سياق نزع السلاح العام الكامل. وهو عنصر أساسي في إجراء عملية شاملة لنزع السلاح. ومفهوم هذا الهدف هو الذي ينبغي أن يُسترشد به في النهج المتبع لتحقيقه. وأي تفسير آخر سيكون مجرد وهم، والجهود التي تتبني على سراب هي جهود محكوم عليها دائما بالفشل.

إن اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح - وليس فقط فيما يتعلق بالأسلحة النووية - أمر مستحيل بدون تهيئة بيئة دولية مواتية. ولن تكون هذه الخطوات موضوعية وفعالة إلا إذا روعي مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة، ورفض السعي وراء تحقيق مصالح وطنية ضيقة على حساب أمن البلدان الأخرى. ومن المؤسف أن هذا الأمر الذي يبدو من البديهيات الواضحة كثيرا ما يكون موضع تشكيك.

ومن الأهمية بمكان اتباع نهج شامل إزاء نزع السلاح بصفة عامة وعنصره النووي بصفة خاصة. فلا بديل لنا عن ذلك. والتدابير الشاملة وحدها هي التي ستكفل التحرك في الاتجاه اللازم على أساس توافق دولي واسع في الآراء.

ويشدد الكثيرون على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل العبء الرئيسي من المسؤولية عن اتخاذ خطوات في هذا المجال، لأنها هي التي تمتلك ترسانات نووية. ومع ذلك، ليس صحيحا أنهم وحدهم مسؤولون عن بذل كل الجهود اللازمة من أجل نزع السلاح النووي، في حين يكتفي الأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي بتشجيع وحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ إجراءات سريعة، ورصد تلك العملية. فهذا نهج ضيق الأفق.

فالدول غير الحائزة للأسلحة النووية شأنها شأن الدول الحائزة للأسلحة النووية قادرة على تيسير إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي بالإسهام في خفض مستوى التوتر الدولي بصفة عامة، والمساعدة على تعزيز الاستقرار ووضع خطة عالمية لنزع السلاح، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، المتعلقة بنزع السلاح العام الكامل. ومن واجب هذه الدول أن تتخذ إجراءات بوصفها أطرافا فاعلة كاملة الأهلية في نفس الميدان، وليس كخصوم للدول الحائزة للأسلحة النووية. ويبدو أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم فهم هذه الحقيقة.

ويبدو أن بعض البلدان أصبحت تعتقد أن مهمتها التاريخية الأسمى هي توجيه الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الفهم "الصحيح"، كما تراه، لأولويات نزع السلاح، وجعلها تشعر "بالذنب" أمام المجتمع الدولي، وإجبارها على تخفيض ترساناتها بسرعة، والتخلي عنها تماما في نهاية المطاف. وتعاني الغالبية العظمى من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن لم يكن جميعها، نتيجة لهذا النهج التطفلي والتبشيري. وثمة العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح التي تعرب أيضا عن آراء مماثلة. ووفقا لهذا المنطق، يجب أن يظل أعضاء "النادي النووي" في حالة تأهب باستمرار، ويجب رفع مستوى معايير الشفافية بشكل مفرط بالنسبة لهم، إلى حد الوصول إلى فرض الشفافية المطلقة، ويجب إجبارهم على إعادة النظر في مواقفهم العقائدية، ويجب على روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الشروع في إجراء تخفيضات أكبر في الأسلحة النووية دون مراعاة الحقائق الجيوسياسية. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المنظمات نفسها لا تفعل شيئا على الإطلاق. فهي ترى نفسها نوعا من الحكم الأعلى والمدعي العام والوسيط والمشرف في عملية يتخذ الآخرون فيها الإجراءات اللازمة.

وهنا يكمن خطأ منهجي وجوهري عميق. ففي عالم اليوم، تشكل الأسلحة النووية، بالنسبة للدول التي تحوزها، جزءاً من آلية لضمان الأمن القومي تتناسب مع طبيعة وحجم التهديدات الحالية وكذلك السياق التاريخي. والدول التي تحوز أسلحة نووية وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تدرك تماماً أن الحرب النووية خيار غير مسموح به، وهي تقول ذلك بوضوح ومسؤولية تامتين. فالحرب النووية لا يمكن أن ينتصر فيها أحد، ويجب ألا تتشأب أبداً. وسيكون من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، احتواء أي نزاع نووي ووقفه. واندلاع مثل هذا النزاع سيؤدي مباشرة إلى التدمير الذاتي وهلاك الحضارة الإنسانية. وهذه الحقيقة الصارخة يدركها جيداً السياسيون والمسؤولون العسكريون. ولا تتطور النزاعات المسلحة التقليدية إلى نزاعات عالمية لأن القوى النووية تفعل كل ما في وسعها لتجنب المواجهة مع بعضها البعض، إدراكاً منها للمخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا التحول في مجرى الأحداث. وهذا الاستنتاج قد لا يرضي البعض وقد يتعارض مع قناعاتهم الداخلية، ولكن الردع النووي المتبادل ظل لعقود من الزمن بمثابة زر الأمان، الذي يحمي العالم من كارثة عالمية.

ومحاولات فصل نزع السلاح النووي عن السياق العام للأمن الاستراتيجي هي محاولات تؤدي، بحكم تعريفها، إلى نتائج عكسية. والدعوة إلى التعامل مع مسألة إزالة الأسلحة النووية بوصفها عملية منفصلة ومستقلة تعني تجاهل الحقائق الاستراتيجية ورفض منطق نظام حفظ السلام الحالي ذاته، دون تقديم بديل فعال ومثبت يحل محله. ويمكن أن يكون ثمن الاختبارات التجريبية في هذا المجال الحساس للغاية مرتعلاً للغاية. ولا تقل سذاجة عن ذلك محاولة حل المشكلة من خلال ممارسة الضغط الدائم على القوى النووية بهدف إجبارها على التخلي عن مبدأ ضمان أمنها وأمن حلفائها وشركائها لصالح مفاهيم إنسانية مجردة لنزع السلاح، من قبيل الإشارات إلى العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية.

وإحراز تقدم في نزع السلاح النووي يتطلب القيام مسبقاً بإنشاء نظام من الترتيبات الدولية المحددة المتصلة بالأمن والاستقرار الاستراتيجي وتحديد الأسلحة، مع وجود نظام قوي وفعال للتحقق. وبدون اتفاقات عملية، لا جدوى تُذكر من أي نوع من "الشفافية" في حد ذاتها من جانب القوى النووية.

وعلاوة على ذلك، من المهم، أخيراً، أن نقبل كأمر مسلم به أن التدابير الفعالة لزيادة تخفيض الترسانات النووية - وليس فقط ترسانات روسيا والولايات المتحدة الأمريكية - لا يمكن تحقيقها إلا إذا أُخذ في الحسبان، بوجه خاص، عامل الدفاع المضاد للقذائف وأثره على الاستقرار الاستراتيجي. وفي سياق التراكم الانفرادي وغير المقيد لقدرات الدفاع الاستراتيجي المضاد للقذائف، سيكون الانتقال إلى مستويات أدنى من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية أمراً بعيد المنال. والأسلحة غير النووية الطويلة المدى العالية الدقة القادرة على تحقيق أهداف استراتيجية هي أسلحة تتطلب أيضاً اهتماماً وثيقاً.

والقاعدة التي تنص على أن الأسلحة النووية لا يمكن أن توجد خارج الأراضي الوطنية هي قاعدة يجب أن تتروخ وأن تصبح من البديهيات في أذهان المجتمع الدولي في سياق نظام الأمن العالمي الجديد الناشئ. ووجود الأسلحة النووية للولايات المتحدة في بلدان أوروبية غير نووية في منظمة حلف شمال الأطلسي وممارسة الحلف المتمثلة في "البعثات النووية المشتركة" عاملاً يؤديان إلى كبح جهود نزع السلاح النووي.

وبوجه عام، يلزم توافر ظروف أولية أو تمكينية سليمة لبذل جهود فعالة في الميدان النووي، لا سيما:

- الاستقرار الاستراتيجي كشرط أساسي مسبق للحوار العملي، بما في ذلك بشأن المسائل النووية؛
 - عدم وجود نزاعات مسلحة دولية يمكن أن تشارك فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بلدان ذات قدرات نووية عسكرية؛
 - الشروع في التفاوض بدلا من اعتماد صيغ المناقشات بشأن الجوانب الرئيسية لمسألة نزع السلاح في المنتديات المتعددة الأطراف القائمة (مؤتمر نزع السلاح)، على أساس إقليمي وثنائي؛
 - إحراز تقدم كبير في مسارات نزع السلاح "ذات الصلة" الأخرى، حيث توقفت المفاوضات أو محاولات التوصل إلى نتيجة نهائية لسنوات (معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء آلية للتحقق بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة)؛
 - اتخاذ خطوات متأنية لتنفيذ المبادرات الجديدة التي تجري مناقشتها بالفعل والتي تتطوي على مؤشرات واعدة من حيث تعزيز الأمن الدولي (معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي؛ واتفاقية دولية لمنع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي).
- ويمكن للقوى غير النووية، بل ويجب عليها، أن تشارك في مناقشة المسائل الملحة المبينة أعلاه، وأن تسهم في تحقيق التفاهم والتقدم في المجالات المذكورة. وهناك حاجة إلى بذل كل جهد ممكن؛ وحتى المساهمات الصغيرة لها قيمتها. ويجب على البلدان التي لا تمتلك قدرات نووية عسكرية أن تساعد على تهيئة أفضل بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، لا بالأقوال بل بالأفعال. ويجب أن تكون نشطة على جميع الجبهات، أي في فض الاشتباك، وفي إطلاق مبادرات نزع السلاح التقليدي، وفي صياغة خطة عامة توحيدية لنزع السلاح، وفي الحد من المخاطر، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، يجب عليها أخيرا أن تكف عن حصر نفسها في توجيه نداءات إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية تُضمّن مطالب وتوصيات شتى بشأن أعمالها. وهذا أمر مهم، بطبيعة الحال، لكنه ليس النقطة الرئيسية.
- وأخيرا، فإن أي محاولات تبذلها الدول غير النووية للإشارة إلى طموحاتها النووية بطريقة أو بأخرى يجب أن تعتبر محاولات غير مقبولة على الإطلاق. ورفض هذه التحركات، في حال حدوث مثل هذه المحاولات، ينبغي أن يعقبه مباشرة من حيث المبدأ ردّ جماعي صارم لا لبس فيه من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الأمر المؤسف للغاية هو الصمت شبه المطبق، باستثناء رد فعل روسيا، الذي قوبلت به التصريحات العلنية التي أدلى بها رئيس أوكرانيا، فلاديمير زيلينسكي، في مؤتمر ميونخ للأمن الذي عُقد مؤخرا.
- وينبغي للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل نصيبها الواجب من المسؤولية عن عملية نزع السلاح، وأن تبدأ في تقديم مساهمة يومية عملية في التصدي لتحديات تعزيز الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي، وكذلك نزع السلاح العام الكامل. ولن يتسنى إيجاد عالم خالٍ من أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، إلا بإحراز تقدم في هذا المجال على جبهة دولية واسعة.
- وحتى الآن، لم يتحقق أي من هذا كله. وفي الوقت الحاضر، من الواضح أن هناك حاجة إلى منظور سياسي ملترم وغير متحيز بشأن الاستقرار الاستراتيجي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح العالمي. وهناك طريق مسدود واضح في هذا المجال. وفي بعض الأحيان فقط تتخذ إجراءات مجزأة، بدوافع عاطفية لا عقلانية، تتسم علاوة على ذلك بعدم الاتساق. ونتيجة لذلك، تتآكل المعايير الدولية القائمة أمام أعيننا،

ويجري تدمير هيكل الأمن الدولي الذي بُني على مدى عقود باسم طموحات شخص ما، ويجري الترويج لمبدأ بناء نظام عالمي جديد، ليس على أساس القانون الدولي ولكن على أساس التنافس وبعض "القواعد" المختلفة التي تناسب شخصا ما، بوصفه مبدأ مطلقا. وتُقبل كأمر واقع سياسة الجزاءات، التي تتحايل على آليات الأمم المتحدة المعترف بها عالميا، وهي في الواقع من أخطر أشكال الإكراه وتكتيكات ليّ الذراع تجاه الخصوم السياسيين. إنها تسمم العلاقات الدولية وتدمرها. ولقد أصبح من الممارسات اليومية تطبيق مبدأ الولاء السياسي على الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة. وفي ظل هذه الخلفية، لا تُسمع أصوات عالية تدعو إلى وضع حد لهذه الاتجاهات المدمرة، المحفوفة بخطر الوقوع في الهاوية.

وهذه العوامل، مجتمعة، لها الأثر السلبي الأكبر على نزع السلاح النووي، حيث تؤدي إلى تآكل أسسه مثلما يفعل الصدد بالمعادن. وفي النهاية ينبغي الاعتراف بهذا الأمر وإمعان النظر فيه حتى نتمكن من اتخاذ قرار بشأن سُبُل المضي قدما: فإما غض الطرف عما يحدث، أو الانخراط في خطاب شعبي لا نهاية له، أو العمل على تحقيق نتائج في إطار من الوعي بالحقائق. لقد حان الوقت للتوقف عن بناء القلاع الرمزية والبدء في العمل بجدية لإنجاز المهام العملية المتمثلة في إحياء عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح بوصفها تحديا وجوديا ذا أبعاد كوكبية.

ويحتاج المجتمع الدولي إلى نهج شامل وواقعي لتهيئة بيئة عالمية لنزع السلاح، يستحيل بدونها إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونأمل أن يسود هذا النهج في نهاية المطاف. وتقف روسيا على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم مساهمة منهجية ومتسقة لتحقيق ذلك الهدف.